المنهج الوضعي عند أوغست كونت:

حياته

- ولد أوجست كونتAuguste comte في مونتيليه بفرنسا عام (1798– 1857 م) والتحق وهو في سنّ السادسة عشرة بمدرسة البولتكنيك أو مدرسة الفنون التطبيقيّة ولقد كانت أوسع المدارس شهرة وأكثرها تميّزاً في ذلك الوقت، ونظراً لطبيعة الدراسة بهذه المدرسة فقد كان الاهتمام الأساسيّ لمناهجها هو التركيز على دراسات الرياضة والطبيعة، ولم يكن هناك تركيز يذكر على الدراسات الإنسانيّة بوجه عامّ .
- وفي سنّ التاسعة عشرة عمل كونت سكرتيراً للكاتب الاشتراكيّ المعروف)سان سيمون)، وكان ما زال طالباً بمدرسة الفنون التطبيقيّة، ومع أنّ سان سيمون كان ينتمي إلى الأرستقراطيّة الفرنسيّة، إلّا أنّه أصبح واحدا من أوائل مشاهير الاشتراكيّين المثاليّين، وواحداً من المفكّرين الاجتماعيّين، ولقد عمل كونت وسان سيمون معاً منذ عام (1817 م) وحتّى عام (1823م) وكانت علاقتهما في عملهما وثيقة لدرجة أنّه أصبح من الصعب معها التمييز بين إسهامات كلّ منهم، ويتّضح ذلك في عملهم المسمّى "خطّة العمليّات اللازمة لإعادة تنظيم المجتمع ."
- ولقد كانت حياة كونت سلسلة من الإحباطات والمعارك الشخصيّة، الأمر الذي تزايدت معه عزلته الاجتماعيّة بصورة مستمرّة، حتّى إنّه أصيب بمرض عقليّ جعله ينقطع عن محاضراته التي كان قد بدأ في إلقائها سنة (1826 م) في الفلسفة الوضعيّة، ممّا دعاه إلى محاولة الانتحار غرقاً في نهر السين، ثمّ عاد ما بين سنة (1830– 1843 م) إلى إلقاء محاضراته التي كان قد انقطع عنها، وفيها قدّم تصوّراته للمعرفة والعلوم وحاول خلالها وضع أسس علمه الجديد الذي أطلق عليه في بادئ الأمر (الفيزياء الاجتماعيّة) ثمّ تجنّباً لتكرار الاسم الذي سبقه إليه (كتيليه) سمّى العلم الجديد باسم: علم الاجتماع.

البيئة التي عاش بها كونت

- جاءت وضعيّة أوجست كونت حلّاً للفوضى التي كانت تعيشها فرنسا إبّان انتصار الثورة الفرنسيّة على الإقطاع، فنتج عن ذلك مجموعة من الاضطرابات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وعرف المجتمع انقساماً وتفكّكاً وتصدّعاً وفوضى عارمة .
- لذلك، حاول كونت أن يوفّق بين النظام والتقدّم، أو بين رغبات المجموعة المحافظة، ورغبات البورجوازيّة التي كانت تناصر الثورة .
- لذا، جاءت الوضعيّة للدفاع عن النظام والتقدّم، وتوظيف العلم لتحقيق أمن المجتمع وسلامته.
- لكنّه لم يوظّف الفكر العلميّ باعتباره نظريّة لتحقيق ذلك، بل استخدمه سلاحاً إيديولوجيّاً ليس إلا، وفي هذا تقول وسيلة خزار: "وعلى الرغم من إيمان كونت بالمنهج الوضعيّ، إلّا أنّه لم يلتزم أساسيّاته، بل حوّله إلى سلاح إيديولوجيّ، فقد حاول إقصاء الجماهير عن إدارة المجتمع وتنظيمه، وعن رسم السياسة العليا له، على أساس أنّ هذه الوظيفة هي وظيفة علماء الاجتماع وخبراء التنظيم، فهذه الصفوة هي السلطة النهائيّة القادرة على رسم الطريق الصحيح لتحسين حال أبناء الطبقات الدنيا، وذهب إلى أنّه ليس من حقّ الجماهير التساؤل عن أشياء تعلو قدراتهم ومؤهّلاتهم.
- وهكذا، يتبيّن لنا أنّ وضعيّة كونت، على الرغم من طابعها العلميّ، فهي تحيّز واضح إلى ما هو محافظ وساكن وثابت، مع رفض التغيير باسم الثورة، بيد أنّها تقبل الإصلاح.
- وفي هذا السياق، يقول نبيل السمالوطي: "الوضعيّة في الوقت ذاته فلسفة إيجابيّة كما يدلّ على ذلك اسمها(Positivisme) ، والإيجاب هنا يعني قبول الأوضاع الراهنة، والوقوف منها موقف الرضا والتأييد، والعمل على الدفاع عنها ضدّ أيّ اتجاه، أي: إلى تغييرها تغييراً جذريّاً، فالوضعيّة لم تكن تعارض الإصلاح، بل التغيير، ولكن ذلك كلّه كان يجب أن يتمّ في إطار ما هو قائم وما هو موجود، محاولة كسر هذا الإطار والثورة عليه كانت مخالفة تماماً لروح الفلسفة الوضعيّة[12]".

تصنيف كونت للعلوم

- صنف كونت العلوم إلى ستّ مجموعات:

1. علم الرياضة Mothematics .
2. علم الفلكAstronomy .
3. علم الطبيعة Physics .
4. علم الكيمياء Chemistry .
5. علم الحياة Biology .
6. علم الاجتماع Sociology .

- وبالتالي، فالرياضيّات مفتاح العلوم جميعاً، أمّا علم الاجتماع، فهو آخرها وتاجها جميعاً، و "تلك حقيقة، إذ إنّ الرياضيّات هي أوّل العلوم، فقد توصّل إليها اليونانيّون، ثمّ تلاها علم الفلك الذي ظهر على يد كوبنرك وكبلر وغاليلو، ثمّ الفيزياء التي ظهرت في القرن السابع عشر عند لافوازييه (Lavoisier)، ثمّ علم الأحياء في القرن التاسع عشر عند بيشات (Bichat) وغيره، وأخيراً علم الاجتماع في القرن التاسع عشر على يدي أوغست كونت - ".زيدان عبد الباقي: التفكير الاجتماعي: نشأته وتطوّره، دار الفكر العربيّ، القاهرة، مصر، طبعة ،(1981 م)، ص: (317-318.(
- ويلاحظ أنّ أوجست كونت قد صنّف العلوم من المجرّد (الرياضيّات) إلى المحسوس العيانيّ (علم الاجتماع.(
- وقد أغفل كونت بهذا التصنيف عدداً كبيراً من العلوم مثل تلك التي ترتبط بالفنّ، وهي جميع العلوم التطبيقيّة، عمليّة وصناعيّة، كما أغفل جميع العلوم التي تعالج المسائل الجزئيّة الخاصّة مثل علم الحيوان وعلم المعادن وعلم الجغرافيا وعلم النفس .
- ولم يدخل في تصنيفه سوى العلوم النظريّة المجرّدة، أي تلك التي لا تهدف إلى شيء آخر سوى معرفة القوانين، وقد أطلق عليها اسم العلوم الأساسيّة، لأنّ العلوم الأخرى كالتطبيقيّة مثلاً تتلقّى مبادئها من العلوم النظريّة المجرّدة، ويكفي أن يوجّه الاهتمام إليها، لأنّ في منهجها وفي تقديمها أوضح دليل على المجهود الخاصّ الذي بذله الذكاء الإنسانيّ؛ وهذا إذن هو المجال الذي يمكن الوقوف فيه على قوانين تطوّر هذا الذكاء.
- وعلى أساس هذا المبدأ يتمّ التدرّج العامّ للعلوم الأساسيّة دون مشقّة، فبناءً على دلالة العموم التي تنقص شيئاً فشيئاً وعلى درجة التعقيد التي تزداد شيئاً فشيئاً تأتي العلوم الرياضيّة أوّلاً، ثمّ يأتي بعدها كلٌّ من علم الفلك وعلم الطبيعة وعلم الكيمياء وعلم وظائف الأعضاء، أو علم الحياة، ثمّ علم الطبيعة الاجتماعيّة أو علم الاجتماع، فالعلم الأوّل يفحص أشدّ الظواهر عموميّة وأقلّها تركيباً وأشدّها تجريداً وأكثرها بعداً عن الإنسانيّة، وتؤثّر هذه الظواهر في جميع الظواهر الأخرى دون أن تتأثّر بها.
- أمّا الظواهر التي يدرسها العلم الأخير فهي أشدّ الظواهر خصوصاً وأكثرها تركيباً، وأشدّها اهتماماً بالأمور الحسيّة، وأكثرها أهمّيّة من الوجه المباشر للإنسانيّة، وهي تتوقّف قليلاً أو كثيراً على جميع الظواهر السابقة لها، وبين هذين الطرفين الأقصيين تزداد درجة الخصوص والتركيب، والطابع الشخصيّ شيئاً فشيئاً.

منهج البحث عند كونت

تتلخّص قواعد المنهج عند كونت في الملاحظة والتجربة والمنهج المقارن ثمّ ما يسمّيه كونت بـ: المنهج التاريخيّ، وسنتعرّض في الآتي لكلّ منها :

الملاحظة

- المقصود بالملاحظة ليس مجرّد الإدراك المباشر للظواهر، ولكن هناك وسائل أخرى مثل دراسة العادات والتقاليد، والآثار ومظاهر الفنون الأخرى، وتحليل ومقارنة اللغات، والوقوف على الوثائق والخبرات التاريخيّة، ودراسة التشريعات والنظم السياسيّة والاقتصاديّة وما إليها .

- والملاحظة الاجتماعيّة ليست سهلة، وذلك لطبيعة تداخلها، وكذا لأنّ الفرد يشارك فيها بدرجة أو بأخرى، لذا يجب النظر إلى الحقائق الاجتماعيّة على أنّها موضوعات منعزلة عنّا وخارجة عن ذاتنا ومنفصلة عن شعورنا حتّى نستطيع أن نصل ما وراء الملاحظة الاجتماعيّة، إلى نتائج أقرب إلى حقائق الأمور، وهو يرى أنّ الملاحظة أو استخدام الحواسّ الفيزيائيّة يمكن تنفيذها بنجاح إذا وجّهت عن طريق نظريّة.

التجربة

يقصد بها التجربة الاجتماعيّة حيث يمكن مقارنة ظاهرتين متشابهتين في كلّ شيء ومختلفتين في شيء واحد .

المنهج المقارن

وهو يرى أنّ المقارنة الاجتماعيّة بالمعنى الصحيح، تقوم على مقارنة المجتمعات الإنسانيّة بعضها ببعض، للوقوف على أوجه الشبه وأوجه التباين بينها .

المنهج التاريخيّ

يسمّيه كونت بالمنهج السامي، ويقصد به المنهج الذي يكشف عن القوانين الأساسيّة التي تحكم التطوّر الاجتماعيّ للجنس البشريّ، باعتبار هذا الجنس وحدة واحدة تنتقل من مرحلة إلى أخرى أرقى منها .

فلسفة "كونت" الوضعيّة

الأسس التي تقوم عليها الفلسفة الوضعيّة "كونت :"

- تقوم الفلسفة الوضعيّة على أنّ الفكر الإنسانيّ لا يدرك إلّا الظواهر المحسوسة في العالم الذي نعيشه، ويدرك ما بين تلك الظواهر من علاقات ماديّة محسوسة واضحة .
- أمّا البحث وراء الظواهر الطبيعيّة عن علل لها خفيّة، أو أمور غائيّة، أو حكمة وعناية، أو فاعل ومدبّر، أو خالق وصانع، فهذه كلّها أوهام وخرافات ما ينبغي أن يفكّر فيها أحد، وإن وجد من يتمسّك بها، فإنّما هي أوهام ذاتيّة لا صلة لها بالواقع إطلاقاً.
- فالبحث عن العلل والغايات وراء الظواهر إضافة إلى أنّه وهم وخيال، فإنّه لا يمكن إدراك شيء من ذلك، ولا فائدة له في عالم الواقع، وهو مفسدة للعقل، مضيعة للوقت والجهد.
- يتضّح من هذا أنّ المذهب الوضعيّ الذي وضع "أوجست كونت" أسسه، مذهب ماديّ إلحاديّ يقوم على الإيمان بالمادّة وحدها، وينكر كلّ ما وراء المادّة والحسّ، ويرى أنّ المعرفة اليقينيّة هي المعرفة الحسّيّة المادّيّة التي تقوم على الملاحظة والتجربة الحسّيّة.
- وكلّ معرفة لا تقوم على الحسّ أو التجربة فإنّها عند هؤلاء وهم وخيال.
- المذهب الوضعيّ -إذن- مذهب مادّيّ إلحاديّ ينكر جميع الأديان، ويرفض الغيب والمغيّبات عن الحسّ، ويطعن في كلّ معرفة تأتي عن طريق الوحيّ، لأنّه لا يؤمن بوجود الموحي سبحانه.

تقسيم علم الاجتماع عند كونت

قسم كونت في كتابه "دراسات في الفلسفة الوضعيّة" علم الاجتماع إلى قسمين أساسيّين :

1. الأوّل: علم الاجتماع الخاصّ بالاستقرار أو الاستاتيكا الاجتماعيّة.Statique Social
2. الثاني: علم الاجتماع الخاصّ بالتطوّر أو الديناميكا الاجتماعيّة.Dynamiqu Social

- ولم يفكّر كونت في أن يجعل علم الاجتماع الخاصّ بالاستقرار وعلم الاجتماع الخاصّ بالتطوّر علمين مستقلّين، وإنّما اعتبرهما مظهرين مختلفين لحقيقة واحدة، وعلى ذلك فلا يوجد بينهما فاصل جامد، وأنّ التقسيم بينهما لا يكون إلّا في الملاحظة فقط، فالملاحظة في القسم الأوّل تفترض في المجتمع حال الثبات بينما تفترض في التقسيم الثاني ناحية التطوّر.
- ولا شكّ أنّ هذا التقسيم لا بدّ أن يكون جوازاً أو فرضاً، لأنّ المجتمع يتغيّر في كلّ وقت، ولكن مع ذلك يمكننا أن نختار لحظة من اللحظات ندرّس فيها المجتمع استاتيكيّاً، وممّا يساعد على ذلك أنّ المجتمع في تفكيره يكون بطيئاً في العادة.

الاستقرار الاجتماعيّ الاستاتيكا الاجتماعيّة

- وفي دراسة الاستقرار الاجتماعيّ في نظر كونت هو نوع من التشريح الاجتماعيّ، يهتمّ بالدراسة الوضعيّة تجريبيّة كانت أو عقليّة للتفاعلات والتأثيرات المتبادلة التي تحدث بشكل مستمرّ بين الأجزاء المختلفة للجهاز الاجتماعيّ، وعلى ذلك فالاستقرار الاجتماعيّ يهتمّ بدراسة الأجزاء المختلفة للمجتمع، ومدى تأثير هذه الأجزاء الأخرى وتأثرها بها، وما يؤدّي إليه ذلك من عمليّات اجتماعيّة تقوم على التعاون بين الأفراد وتوزيع العمل بينهم كما يدرس الانسجام بين أجزاء المجتمع ونظمه وهو ما سمّاه Consensus Socialهو ما يعني اعتماد الظواهر الاجتماعيّة المتبادل على بعضها Mutual Interdependence، وهو أحد الأسس الهامّة في علم الاجتماع، كما أنّه المبدأ الأساسيّ للدراسة الاستقراريّة عند كونت .
- وإذا قبلنا هذا المبدأ كان لا بدّ لنا أن نرفض مبدأ وجود علوم اجتماعيّة مستقلّة اقتصاديّة أو قانونيّة أو غيرها، وهذا هو ما دعا كونت إلى رفض مبادئ المدرسة الإنجليزيّة الاقتصاديّة الكلاسيكيّة التي نادى بها ريكاردو وآدم سميث لأنّها كانت تنظر إلى الظواهر الاقتصاديّة كما لو كانت مستقلّة عن الحياة الاجتماعيّة، كما كانت تحاول على هذا الأساس أن تصل إلى قوانين اقتصاديّة بحتة، متجاهلة بذلك تأثر الحياة الاقتصاديّة بالظواهر الاجتماعيّة الأخرى.
- وقد رأى كونت بعد تحليله الاستاتيكيّ للمجتمع أنّ الأسرة هي النواه الأولى للمجتمع وأنّها يجب أن تكون لذلك وحدة الدراسة لأنّها أوّل خليّة في جسم المجتمع، وأوّل ثمرة من ثمرات الحياة الاجتماعيّة، وأنّ المجتمع الإنسانيّ في نظره يتكوّن من ثمرات الحياة الاجتماعيّة، ويتكوّن من أسر لا من أفراد، فالفرد فكرة مجرّدة في نظر علم الاجتماع، وكلّ قوّة اجتماعيّة تنتج عن تعاون يتفاوت نطاقه سعةً أو ضيقاً، أي عن تضافر النشاط بين عدد كبير أو صغير من الأفراد .
- والقوّة الطبيعيّة هي القوى الوحيدة التي يمكن أن تكون فرديّة محضة، وإذا كانت الأسرة هي العنصر الأوّل في علم الاجتماع الخاصّ بالاستقرار فإنّ هذا العنصر في ذاته يتركّب على الرغم من ذلك من أشخاص مستقلّين بطبيعة الحال، ولا يمكن مقارنتهم بتاتاً بالخلايا، فالنوع الإنسانيّ من الأنواع التي يعيش فيها الأفراد في جماعات يختلف حظّها من الدوام فحسب، بل لا يلبث هؤلاء الأفراد أن يكونوا جماعات محدّدة وثابتة.
- وتلك ظاهرة تشهد بها التجربة، فالحياة في المجتمع حال طبيعيّة بالنسبة إلى الإنسان، وإذن فنظريّة العقد الاجتماعيّة نظريّة باطلة، لأنّ غريزة التجمّع فطريّة في أنواع الإنسان، وأنّها ترجع إلى الميل الغريزيّ إلى حياة الجماعة، بغضّ النظر عن كلّ منفعة شخصيّة، فغالباً ما يكون ذلك التجمّع على حساب المنفعة الفرديّة الملحّة، فالمجتمع لا يقوم إذن على فكرة المنفعة إذ لم تظهر هذه المنفعة إلّا بعد تكوين المجتمع .
- ولقد انتهى كونت من دراسته أيضاً إلى أنّ القوانين التي تحكم الأسرة تخالف القوانين التي تحكم المجتمع، وأنّ المجتمع لا يمكن تفسيره بالقوانين التي تحكم الأسرة، لأنّ المجتمع وإن كان يتكون من الأسر، إلّا أنّه هو نفسه ليس أسرة كبيرة، كما أنّه ليس مجموعة من الأسر المتراصّة التي تعيش معاً، فالأسرة والمجتمع يتميّز كلّ منهما عن الآخر بصفات غاية في الوضوح، "فالأسرة اتحاد يتميّز على وجه الخصوص بطبيعته الخلقيّة والعاطفيّة، أمّا الناحية العقليّة فيها ثانويّة جدّاً، والمبدأ الذي تقوم عليه الأسرة يوجد في الوظائف العاطفيّة كالحنان المتبادل بين الزوجين، وحنوّ الآباء على الأبناء، أمّا المجتمع فليس اتحاداً، بل تعاوناً، ويمتاز على وجه الخصوص بطبيعة عقليّة، أمّا الناحية العاطفيّة فثانويّة"، وسنرى كيف تأثّر فرديناند تونيز بهذا الرأي عندما نشر نظريّته عن الجماعة والمجتمع.

- ولم ينس كونت عند تحليله للحال الاستقراريّة للمجتمع أن يتكلّم عن بعض النظم الاجتماعيّة الأخرى، كالنظام الاقتصاديّ والنظم الحكوميّة والنظام الدينيّ، وانتهى من دراستها إلى طائفة من الآراء حول تنظيم الحياة الاقتصاديّة والحياة الأخلاقيّة، كما نوّه إلى ضرورة قيام دين جديد هو "الدين الوضعيّ" الذي يقوم على أساس عبادة الإنسانيّة كفكرة تحلّ محلّ فكرة الإله في الديانات السماويّة.

الحال التطوريّة أو الديناميكا الاجتماعيّة

- أمّا عن الجزء الثاني الخاصّ بدراسة الحال التطوّريّة أو الديناميكيّة للمجتمع، فهو أهمّ جزء في فلسفة كونت الوضعيّة، وهي تقف من الدراسة الاستقراريّة موقف علم وظائف الأعضاء من علم التشريح، فالاستقرار الاجتماعيّ إن كان يهدف إلى دراسة الأسس التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعيّ، فإنّ التطوّر الاجتماعيّ يدرس عوامل التقدّم في المجتمع أو التغيّر الاجتماعيّ، وهو يدرس بذلك تغيّر النظم الاجتماعيّة من عصر لآخر، والعوامل التي تؤثّر في ذلك المجال.
- وكان أهمّ شيء في نظر كونت من هذه الناحية هو التقدّم الإنسانيّ الذي يتمثّل في تحسّن الظروف، وتقدّم المعرفة كحقيقة علميّة، وأنّ الإنسان مستمرّ دائماً في تقدّمه، وعلى ذلك كان أهمّ ما يميّز الدراسة الديناميكيّة عند كونت هي فكرة التقدّمProgress ، وقد رأى أنّ التقدّم ظهر أوّلاً في العلوم الطبيعيّة، ثمّ أخذ يتّجه خطوة بعد أخرى إلى النواحي الاجتماعيّة، وعلى ذلك فالقانون الوحيد للدراسة الديناميكيّة هو قانون التقدّم الإنسانيّ، وقد وضّح ذلك في قانون ثلاث الحالاتLoi des trios etats ، الذي وضعه كقانون عامّ تخضع له المجتمعات الإنسانيّة في تطوّرها وتقدّمها، أمّا هذه الحالات الثلاث فهي: قانون الحالات الثلاث .
- يرى "كونت" أنّ البشريّة مرّت عبر تاريخها الطويل منذ وجودها حتّى زمانه بحالات ثلاث، أو مراحل ثلاث متتابعة ومتوالية.
- وكلّ مرحلة تسلّم للأخرى التي تليها، وهذه الحالات الثلاث يطلق عليها كونت" قانون التقدّم الإنسانيّ " والفيلسوف -مثل كلّ الفلاسفة والمفكّرين الماديّين الملاحدة- يعتقد أنّ البشريّة بدأت حياة بدائيّة قريبة من حياة الحيوان .
- ثمّ تقدّمت تدريجيّاً عن طريق الخبرات والتجارب الحياتيّة، دون معونة أو توجيه من وحي أو إله، وهذه هي عقيدة علماء الاجتماع والنفس نفسها، فهؤلاء كلّهم يعتقدون أنّ الإنسان نشأ بدائيّاً، ثمّ تدرّج بذاته وخبراته وتجاربه، حتّى وصل إلى ما هو عليه الآن .

قانون الحالات الثالثة

- لكنّ كونت يرى أنّ البشريّة نشأت بدائيّة ثمّ تدرّجت نحو التقدّم، وأنَه -بناء على ذلك- وضع ما أسماه "قانون الحالات الثلاث، أو التقدّم الإنسانيّ"، حيث أنّ البشريّة مرّت عبر تاريخها نحو التقدّم بثلاث حالات أو مراحل:

الحال اللاهوتيّة

يرى كونت أنّ هذه الحال أو المرحلة كانت البشريّة تحاول فيها التعرّف على ما حولها، وكان العقل الإنسانيّ يبحث في هذه المرحلة عن كنه الأشياء وحقيقة الظواهر، وكان يحاول إرجاع كلّ طائفة من الظواهر إلى علّة أو مبدأ مشترك؛ ويقرّر كونت أنّ الإنسان في هذه الحال اللاهوتيّة قد مرّ عبر ثلاث مراحل :

المرحلة" الفتشيّة"

وفي هذه المرحلة كان الإنسان يخلع على الأشياء والظواهر الطبيعيّة من حوله نوعاً من الحياة، ويعتقد أنّ لها تأثيراً في حياة الناس، وأنّها تتصرّف في مصائرهم، ومن ثمّ كان الإنسان في هذه المرحلة يعبد هذه الظواهر أو هذه الأشياء، ويتقدّم إليها بأنواع من الطقوس دفعاً لضرّها وطلباً لنفعها، ولعلّ كونت يشير إلى ما يذهب إليه

علماء الاجتماع الملاحدة، إلى أنّ نشأة التديّن لدى الإنسان ترجع إلى بضع نظريّات منها ما يسمّونه "غريزة الاستحياء" ويريدون بذلك ما أشار إليه الفيلسوف نفسه من أنّ الإنسان الأوّل –فيما يزعمون– كان يستحيي الأشياء والظواهر، أي يرى أنّ لها نوعاً من الحياة، وأنّ لها قوى تؤثّر بها في حياته، ومن ثمّ كان يعبدها .

مرحلة تعدّد الآلهة المفارقة أو الآلهة العلويّة

ويزعم الفيلسوف أنّ الإنسانيّة في هذه المرحلة أخذت تسلب الحياة وقوّة التأثير عن الظواهر الطبيعيّة التي كانت تؤلّهها، وترجع القوّة المؤثّرة في الوجود من حولها إلى كائنات علويّة غير منظورة، وهي كائنات متعدّدة بتعدّد شؤون الحياة؛ فإله للزرع وآخر للمطر، وثالث للصيد، وهكذا لكلّ شأن من شؤون الحياة إله علويّ غير منظور .

مرحلة) التوحيد(

فالرجل يزعم أنّ البشريّة في هذه المرحلة قد جمعت جميع الآلهة التي كانت تعبدها، ثمّ وحّدتها في إله مفارق، أيّ علويّ غير منظور، خارج عن عالمنا الذي نعيش فيه، ويضرب الرجل مثالاً لهذه المرحلة الأخيرة بظهور الدين النصرانيّ والدين الإسلاميّ !

- وقد رأى كونت أنّ من خصائص الحالة اللاهوتيّة وبخاصّة في مرحلتها النهائيّة أنّ موضوعها مطلق، وأنّ تفسيرها للظواهر والأحداث تعتمد" ما فوق الطبيعة "وأنّ منهجها خياليّ وهميّ، وأنّ كل ما لدى أصحابها أمور ذاتيّة لا صله لها بالواقع أو الموضوع، لكنّ الفيلسوف لاحظ شيئاً آخر على قدر من الأهميّة كبير وخطير، حيث لاحظ أنّ الدين –أيّ دين– يمثّل أساساً متيناً وضروريّاً، وحاجة ملحّة للمجتمعات الإنسانيّة وللعلاقات الاجتماعيّة، وأنّها تمثّل ضرورة اجتماعيّة على الفرد أو الجماعة، كذلك لاحظ أن الدّين كذلك يمثّل من الجانب السياسيّ الأساس الذي تقوم عليه سلطة الكهنة والملوك، حيث يستمدّون سلطاتهم لدى الجماعة من الدين الذي تدين به الجماعة.
- وهذه الملاحظة الأخيرة التي لاحظها كونت، وهي ضرورة الدين للمجتمعات الإنسانيّة، سيكون لها أعمق الأثر في فلسفته بعد ذلك.

الحال الميتافيزيقيّة

- في هذه الحال يحاول العقل الإنسانيّ -أيضاً- أن يكتشف حقائق الأشياء وأصولها ومصائرها، ولكنّه في هذه الحال بدلاً من أن يبحث عن علل مفارقة للظواهر كما فعل في الحال الأولى، فإنّه يرفض العلل المفارقة، ويبحث عن علل وأهداف في ذات الأشياء وبواطن الظواهر، ففي هذه المرحلة لا يرجع العقل الإنسانيّ حقائق الظواهر أو الأحداث إلى علل مفارقة، وإنّما يرجعها إلى نظم وقوانين وأسباب داخل الأشياء ذاتها.
- ويرى الفيلسوف أنّ مسيرة العقل الإنسانيّ ومنهجه في هذه الحال إنّما هي ضرب آخر من أضرب الوهم والخيال، وأنّ ذلك ناتج عن أوهام الذات التي لا صله لها بالواقع .
- ويلاحظ الفيلسوف أنّ هذه الحال الميتافيزيقيّة شبيهة بالحال اللاهوتيّة من حيث موقف العقل الإنسانيّ منهما، حيث بدأ الإنسان يعتقد بالتعدّد، ثمّ انتهى بالتوحيد، مع اختلاف الموضوع في الحال الميتافيزيقيّة عنه في الحال اللاهوتيّة .
- ففي الحال اللاهوتيّة اعتقد الإنسان في موجودات كثيرة، ثمّ بدأ يرجع الظواهر إلى كائنات علويّة مفارقة، ثمّ انتهى به الأمر بتوحيد الكائنات المفارقة في كائن واحد، وهذه الكائنات المفارقة العلويّة التي اجتمعت في واحد بعد ذلك كانت هي التي تتصرف في الأشياء والظواهر .
- أمّا في الحال الميتافيزيقيّة فقد بدأ العقل الإنسانيّ يبحث عن علل الأشياء، والظواهر في الأشياء، والظواهر نفسها، وليس في كائنات علويّة مفارقة، وقد بدأ الإنسان في هذه المرحلة بالتعدّد أيضاً، فأخذ يرجع العلل إلى قوى متعدّدة بتعدد الظواهر، مثل القوّة الميكانيكيّة، القوّة الفيزيائيّة، القوّة الحيويّة... إلى

غير ذلك من قوى متعدّدة، ثمّ انتهى الأمر بالعقل الإنسانيّ إلى توحيد هذه القوى المتعدّدة في قوّة واحدة هي) الطبيعة (فالطبيعة أصبحت جامعة لكلّ القوى التي كانت متفرّقة في الظواهر والأشياء.

الحال الوضعيّة

- يرى كونت أنّ العقل الإنسانيّ في المرحلتين السابقتين كان يعيش حالات من الأوهام الذاتيّة والخرافات المتوارثة، التي لا صلة لها بالواقع، ولذلك كان يتخبّط من الحال اللاهوتيّة بمراحلها الثلاث، ثمّ الحال الميتافيزيقيّة، لكنّ الأمر لا يستمرّ على ذلك، بل أنّ العقل ينتقل من هذه الأوهام الذاتيّة إلى حقائق الحال "الوضعيّة."
- والعقل في هذه الحال الثالثة التي أطلق عليها كونت الوضعيّة يتخلّص في الواقع من أوهام اللاهوت والميتافيزيقيا، ويدرك الأشياء على حقيقتها، كما هي في الواقع والموضوع.
- ويرى الفيلسوف أنّ السبب في تخبّط العقل في الحالتين السابقتين أنّه كان يبحث في الأشياء عن حقائقها وعللها المطلقة، لكنّه أخيراً يدرك أنّه من المستحيل الحصول على حقائق مطلقة يقينيّة فيقصر همّه على الاهتمام بواقع الأشياء واستكشاف قوانين الظواهر من خلال واقعها الماديّ الوضعيّ القائم على الملاحظة والتجربة .
- وقد قرّر كونت أنّ هذه الحالات الثلاث التي مرت على الإنسانيّة أو مرّ بها العقل الإنسانيّ عبر رحلته الطويلة منذ كانت الإنسانيّة حتّى عصره، هذه الحالات تمرّ على الإنسان نفسه أو يمرّ بها كلّ إنسان عبر حياته، أو مراحل عمره: ففي طفولته أو بداية حياته يقنع بالحلول اللاهوتيّة، ثمّ في منتصف حياته يتحوّل إلى الحال الميتافيزيقيّة فيبحث عن العلل وحقائق الأشياء في باطن الظواهر والأشياء، ثمّ في أواخر حياته حيث يكون قد نضج عقلاً وفكراً ينتقل إلى الحال الوضعيّة فيعتمد على ملاحظة الظواهر، ويجري عليها التجارب متّخذاً المنهج الوضعيّ طريقاً للوصول إلى القوانين التي تحكم الأشياء .
- ويمكن أن نلخّص قانون الثلاث حالات لكونت في أنّ العقل الإنسانيّ أو التفكير الإنسانيّ قد انتقل في إدراكه لكلّ فرع من فروع المعرفة من الدور الدينيّ إلى الميتافيزيقيّ إلى الوضعيّ، هذا مع ملاحظة أنّ كونت قد استخدم كلمة اللاهوت بمعنى خاص جداً فيطلقها على طريقة عامّة تطبّق في فهم مجموعة الظواهر، وهذه الطريقة تفسّر ظهور هذه الظواهر بالرجوع إلى إرادة الآلهة، وهو لا يعني هنا أيّ معنى عقليّ أو مقدّس، وإنما يستخدم إصلاح لاهوتيّ للدلالة عليّ تفسير ظواهر الطبيعة عن طريق الأسباب الخارقة للعادة والقائمة على التعسّف .
- فكلمة لاهوتيّ إذن في نظره معناها خرافيّ أو خياليّ أو أسطوريّ وذلك حينما يعزو إلى الآلهة رغبات وتصرّفات الإنسانيّة، يرجع إليها في تفسير أسباب الظواهر، أمّا الحال الميتافيزيقيّة فهي مرحلة انتقال بين الحال الأولى، وهي اللاهوتيّة، والحال الثالثة، وهي الوضعيّة أو العلميّة، وعلى ذلك فهي مرحلة مزج بين الحالين، لأنّ الأفكار الميتافيزيقيّة تتّصل في آن واحد بعلم اللّاهوت وعلم الطبيعيّة، والحال الميتافيزيقيّة أقرب إلى الحال الأولى منها إلى الثالثة، ذلك لأنّها تستعيض عن الإرادات الإلهيّة بالقوى وعن الخالق بالطبيعة، ولكنّها تنسب إلى القوى والطبيعة وظيفة شديدة الشبه بوظيفة الإرادات الإلهيّة، ومن أمثلة ذلك تلك القوى التي تفترض لتفسير بعض الظواهر مثل قوى الروح والأثير والمبدأ الحيويّ.
- إذن يميّز كونت الدور اللاهوتيّ أو الدينيّ بأنّ العقل كان يفسّر كلّ ما حوله من مظاهر عن طريق نسبتها إلى الآلهة والأرواح الخفيّة، وهي قوى خارجة عن الظواهر نفسها، أمّا الدور الميتافيزيقيّ فيميّزه بأنّ العقل فيه كان يفسر الظواهر بمعانٍ مجرّدة أو قوى خفيّة، أو علل لا يقوى على إثباتها، ثمّ أخيراً يميّز الدور الوضعيّ أو العلميّ بأنّ العقل فيه يفسّر الظواهر بنسبتها إلى قوانين وضعيّة تؤثّر فيها .
- ويطبّق كونت هذا التطوّر العقليّ على تطوّر المجتمعات الإنسانيّة، بل ويطبّقه أيضاً على الفنون وتطوّرها، وعلى الحضارة والقانون والسياسة والأخلاق، كما يقول إنّه لا يمكن فهم تطوّر هذه الأمور كلّها إلّا إذا وقفنا على تاريخ التطوّر العقليّ، لأنّ هذا التطوّر في نظره هو المحور الأساسيّ الذي تدور حوله مظاهر النشاط الاجتماعيّ، وأنّ أيّ تطوّر يطرأ على الفكر يظهر أثره في جميع نواحي الحياة الاجتماعيّة، وعلى ذلك فهو يرجع كلّ تغيّر اجتماعيّ في أيّ نشاط في المجتمع، إلى التغيّر الذي يحدث في التفكير الإنسانيّ، "لأنّ قانون التطوّر العقليّ للإنسانيّة -أي قانون الحالات الثلاث- هو القانون الجوهريّ في علم الاجتماع الخاصّ بالنسبة إلى العالم الاجتماعيّ بأسره .

- ذلك لأنّ العامل العقليّ أهمّ جميع العوامل التي تؤثّر تطوّرها وتضامنه في آن واحد إلى تقدّم الإنسانيّة، وهو أكثر العوامل سيطرة، بمعنى أنّ العوامل الأخرى تتوقّف عليه أكثر من أن يتوقّف عليها، وما كان من الممكن أن نفهم تاريخ الفنون والنظم والعادات الخلقيّة، والقانون والحضارة على وجه العموم دون أن نفهم تاريخ التطوّر العقليّ، أي دون أن نفهم تطوّر العلم والفلسفة، في حين أنّه من المستطاع على أكمل وجه من الدقّة أن نفهم التطوّر العقليّ دون أن نفهم تطوّر الظواهر الأخرى .
- فهذا التطوّر إذن هو المحور الرئيس الذي تنتظم حوله الظواهر الاجتماعيّة الأخرى، وهكذا فالقانون الذي يعبّر عن التطوّر هو القانون الأساسيّ إلى أكبر حدّ وهو أشدّ القوانين عموماً بالمعنى الدقيق الذي يدلّ عليه كونت بهذه الكلمة.
- فتحديد كونت لهذا القانون معناه أنّه يحكم سلفاً بمشروعيّة العلم الاجتماعيّ بأسره، وهو لا يبرهن بهذا الأمر نفسه على أنّ ذلك العلم ممكن فحسب، بل على أنّه يوجد منذ الآن، وهذا السبب في الأهميّة الكبرى التي ينسبها إلى قانون الحالات الثلاث .
- إذن فكونت يرى أنّ قانون الحالات الثلاث هو نفسه القانون الذي يفسّر به جميع مظاهر التطوّر الاجتماعيّ، كما أنّ هذا القانون في نظره لا يحول بين الإنسان وبين أن يعمل في مواجهة الأحداث التاريخيّة ولكنّه في هذه الحال "لن يغيّر النظام الذي تسير فيه المراحل المختلفة للتطور لأنّه محدّد بقوانين، كما لا يستطيع أيّ مؤثّر خارجيّ، ولوكان هذا المؤثّر هو الإنسان بصفة خاصّة، أن يقلب هذا النظام وأن يبدّله أو يختصر إحدى المراحل التي يجب أن يمرّ بها، وكلّ ما يمكن القيام به هو العمل على سرعة التطوّر أي تمهيد السبيل لحدوثه في سهولة ويسر... ويؤيّد التاريخ هذه الأرقام فلم يحدث قطّ أن رأينا أن تدخّل الإنسان يؤثّر في الظواهر الاجتماعيّة إلّا من حيث قوّتها أو سرعتها."
- وبذلك لا ينكر كونت تدخّل الإنسان، ولكنّه يؤكّد أنّ هناك طريقاً لا يتغيّر لسير التطوّر الإنسانيّ، أي أنّ هناك تغيّرات تحدث في سير التطوّر الإنسانيّ دون أن يكون هناك أيّ تدخّل للإنسان فيه .

أهمّ الانتقادات على قانون المراحل الثلاث

ورغم أنّ هذا القانون يعتبر أهمّ ما خلّفه كونت فقد وجهت إليه كثير من أوجه الاعتراض والنقد، يمكن أن نلخّصها فيما يلي :

- يعتبر كونت أن الإنسانيّة كلٌّ لا يتجزّأ، وأنّها عبارة عن مجتمع واحد يخضع للقانون نفسه، في الوقت الذي نجد فيه مجتمعات جزئيّة مختلفة، لأنّ المجتمع الإنسانيّ ليس مجتمعاً في صيغة المفرد، وإنّما هو عدد من المجتمعات التي لا تسير في تطوّرها وتقدّمها على نمط واحد، في فهم وإدراك الظواهر، لأنّ كلّ مجتمع يختلف عن الآخر في طبيعته واستعداده وطريقة فهمه للأمور المختلفة، إذن فالمراحل التي تجتازها المجتمعات تختلف تبعاً لذلك من مجتمع لآخر .
- يختلف الطريق الذي سلكه العقل الإنسانيّ عن ذلك الذي حدّده كونت، ففي كثير من الأمور كان الفهم الوضعيّ للأمور سابقاً للفهم الدينيّ أو المتافيزيقيّ وقد تمثل ذلك قديماً في فهم كثير من الحقائق الرياضيّة والفلكيّة، قبل أن تظهر كثير من العلوم الأخرى، كما نجد أنّه لا تزال توجد مجتمعات تفسّر الحقائق العلميّة القائمة حاليّاً تفسيراً دينيّاً أو ميتافيزيقيّاً على الرغم من أنّنا نجتاز حاليّاً المرحلة الوضعيّة في نظر كونت .
- يرجع كونت تطوّر الظواهر الاجتماعيّة إلى التفكير وحده، في الوقت الذي نجد فيه هذه الظواهر تخضع وتتفاعل مع عوامل أخرى كثيرة، والتي تتميّز بأنّ التفكير هو أحدها، وليس السبب الوحيد لهذا التطوّر .
- لا يستمدّ قانون الثلاث حالات حقائقه من التاريخ ككلّ، وإنّما هو فكرة فلسفيّة اختار لها كونت مجتمعات معيّنة من التاريخ حاول تطبيقها عليها دون استقراء لتاريخ كلّ المجتمعات الإنسانيّة، ولو فعل كونت ذلك لتبيّن له عدم انطباقه على كثير من هذه المجتمعات، والقانون بذلك ينقصه الأساس الوضعيّ.
- يفسّر هذا القانون الحضارة بأنّها التقدّم، بينما نجد أنّ الحضارة عبارة عن مستوى عامّ للحياة الماديّة والروحيّة للمجتمع، دون نظر إلى تقدّمها أو تأخّرها .

لا تفسّر الحالات الثلاث في تعاقبها أسباب تطوّر المجتمع، فإذا استعرضنا التاريخ لا نجد أنّ الحال الوضعيّة تأتي دائماً بعد الحال الميتافيزيقيّة بعد الحال الدينيّة، وإلا فأين كانت أوروبا في العصور الوسطى؟ هل كانت تجتاز المرحلة الوضعيّة أم الدينيّة أم الميتافيزيقيّة؟ الواقع أنّها كانت خليطاً من هذه الحالات كلّها التي كانت ممثّلة في كثير من النواحي السائدة جنباً إلى جنب، بل الواقع أنّ أيّ مجتمع حتّى وقتنا هذا فيه مظاهر التفكير اللاهوتيّ والميتافيزيقيّ والوضعيّ ممثّلة معاً .